

يمكن تحميل التقرير الكامل من :
<http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml>

حالة وآفاق إقتصاد العالم

2012

الملخص التنفيذي



الأمم المتحدة

آفاق الإقتصاد الدولي خلال عامي 2012-2013

الإقتصاد الدولي علي حافة مرحلة رئيسية أخرى من الإنكماش

يترنح الإقتصاد الدولي نحو حافة مرحلة رئيسية أخرى من الأنكماش، إذ إنخفض ناتج النمو بصورة كبيرة خلال عام 2011 ويتوقع أن يكون النمو هزيلا خلال عامي 2012 و 2013.

تتعدد وتتشابك جذور المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الدولي، وتتمثل التحديات العاجلة في كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تضائل آفاق النمو الإقتصادي، وبصفة خاصة لدي الدول المتقدمة. بينما تزال معدلات البطالة مرتفعة، في حدود الـ 9 % ، والمداخيل في حالة ركود، يتباطأ الإنتعاش في الأجل القصير بسبب غياب الطلب الكلي. إلا أنه مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل لمدة طويلة، خاصة لدي فئة الشباب، ستعاني أيضا آفاق النمو الإقتصادي في الأمد المتوسط بسبب الأثر الضار لذلك علي مهارات وخبرات العمال.

يعد التباطؤ السريع للنمو الإقتصادي سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، و نتيجة للمشاكل المالية لدي مناطق أخرى. لقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر وفاقت من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلي حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات بإستمرار حالة الإضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدي بعد الإقتصادات الأكبر داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة إيطاليا. أدت في هذا السياق السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلي المزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدي بالتالي إلي خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي. يواجه الإقتصاد الأمريكي أيضا حالة مزمنة من معدلات البطالة المرتفعة، وضعف الثقة من قبل المستهلك وقطاع الأعمال علي السواء، وهشاشة في القطاع المصرفي. يعد الإقتصاد الأمريكي والإقتصاد الأوروبي أكبر إقتصادين علي المستوي الدولي ، كما أنهما متشابكان بدرجة كبيرة، وبالتالي يمكن للمشاكل التي تواجههما أن يغذي بعضها البعض وأن تؤدي إلي حالة ركود في الإقتصاد الدولي مرة أخرى. عندئذ ستتأثر الدول النامية التي إرتدت بقوة من حالة الركود الإقتصادي الدولي لعام 2009 من خلال قنوات التجارة والتمويل.

تعثر في النمو وتصادم مخاطر حدوث ركود إقتصادي مزدوج

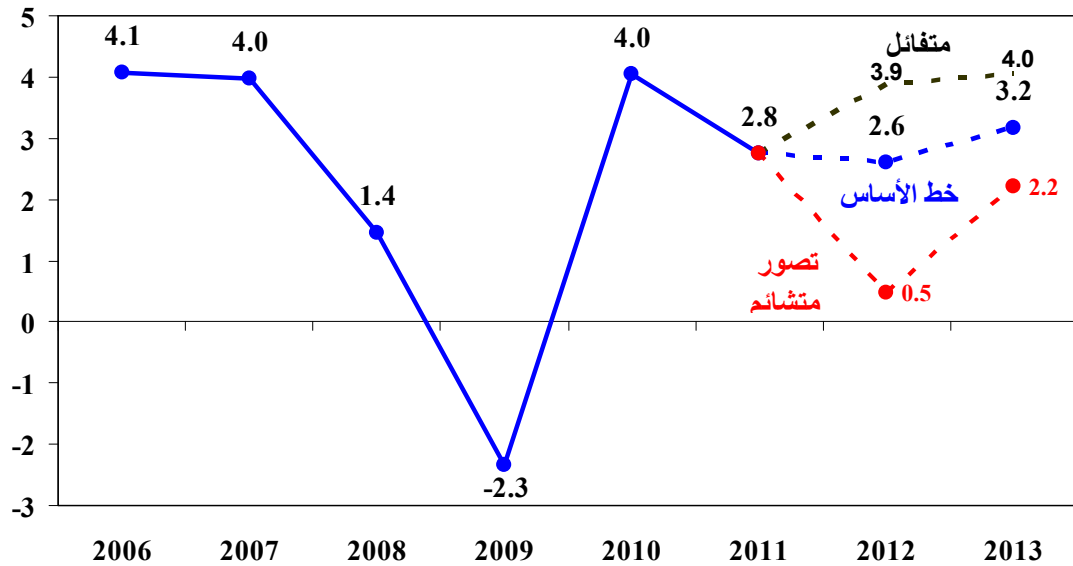
يتوقع تصور خط الأساس أن ينمو الإقتصاد الدولي بمعدل يصل إلى 2,6% لعام 2012 ومعدل 3,2% لعام 2013، وذلك في ضوء عدد من الفرضيات المتفائلة تتضمن إحتواء مشاكل المديونية السيادية في إطار إقتصاد واحد، أو في عدد محدود من الإقتصادات الأوروبية الصغيرة، وحل تلك المشاكل بصورة منظمة إلى حد ما.

إلا أنه في حالة فشل صانعي السياسات، خاصة لدى أوروبا والولايات المتحدة، في التعامل مع أزمات التوظيف، وفي منع ضائقة أزمة الديون السيادية، أوفي منع تفاقم الهشاشة في القطاع المصرفي، سيؤدي كل ذلك إلى الدفع بالإقتصاد الدولي إلى مرحلة أخري من الركود. يمكن في إطار تصور بديل للتدهور أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ معدل النمو في ناتج الإقتصاد الدولي إلى 0,5% خلال عام 2012، بما يعني ضمناً حدوث إنخفاض في متوسط دخل الفرد علي مستوي العالم. يتطلب تحقيق نتائج أكثر إيجابية بشأن التوظيف وتحقيق النمو بصفه قابلة للإستدامة علي المستوي الدولي إجراءات دولية تكون أكثر فعالية وأكثر تنسيقاً من تلك الإجراءات المتضمنة في المواقف السياسية القائمة حالياً. يمكن في هذا السياق الدفع بمستويات نمو الناتج الدولي إلى حدود الـ 4% خلال عامي 2012 و 2013، إلا أنه في ظل أنماط السياسات والمواقف الحالية يبقي مثل هذا التصور المتفائل بعيد المنال وغير واقعي.

Figure ES 1

حالة ضعف عامة والتوقعات غير واضحة لمستقبل الإقتصاد الدولي

الناتج الإجمالي العالمي (نسب مئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الإقتصادية والأجتماعية للأمم المتحدة ومشروع لينك.

ملحوظة: إنظر إلي الصندوق رقم 1.1 بشأن الفرضيات حول تصور خط الأساس والقسم الخاص "بالمخاطر وعدم اليقين" فيما يتعلق بفرضيات التصور المتشائم

أرقام متوقعة ل 2011, 2012, 2013

توقعات الأمم المتحدة.

تمثل المصاعب الاقتصادية لدى العديد من الإقتصادات المتقدمة عاملا رئيسيا لتباطؤ نمو الإقتصاد الدولي

تعد المصاعب الاقتصادية لدى العديد من الدول المتقدمة عاملا رئيسيا في تباطؤ النمو علي المستوي الدولي. تعاني أغلب الإقتصادات المتقدمة من مشاكل تعد من بقايا الأزمات المالية الدولية. تباطأ في هذا السياق النمو لدي الولايات المتحدة بصورة ملحوظة خلال عام 2011، ويتوقع ان يكون معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي أكثر ضعفا خلال عام 2012، وحتى وفقا لفرضيات تصور خط الأساس من الممكن أن يحدث إنكماشاً طفيفا خلال جزء من العام. كانت الدولة علي حافة إشهار إفلاسها والعجز عن سداد التزامات ديونها خلال شهر أغسطس من عام 2011 بسبب حالة انسداد سياسي. تؤدي الآفاق المستقبلية غير الواضحة في هذا الإطار إلي تزايد هشاشة القطاع المصرفي، وتتسبب بالتالي في إستمرار حالة الضعف القائمة في الإقراض لقطاعي الأعمال و الإستهلاك. تباطأ النمو بشدة في منطقة اليورو منذ بداية عام 2011، وإنهيار الثقة وفقا لما عكسته العديد من المؤشرات والمعايير المتنوعة المعنية بالمعنويات الاقتصادية أدي إلي المزيد من الإبطاء، وقد ينتهي الأمر إلي حالة من الركود مع نهاية عام 2011 إمتدادا إلي بدايات عام 2012. عانت اليابان من حالة ركود إقتصادي أخري خلال النصف الأول من عام 2011 كنتيجة رئيسية للكارثة الناتجة عن زلزال شهر مارس، وإن لم يكن السبب الوحيد لذلك. وبينما يتوقع أن تؤدي عملية إعادة الإعمار بعد الزلزال إلي رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي معدلات أعلى من القدرة الكامنة، إلي نسبة قد تصل إلي 2 % سنويا خلال العامين القادمين، إلا أنه مازالت هناك مخاطر محتملة لتدهور معدلات النمو.

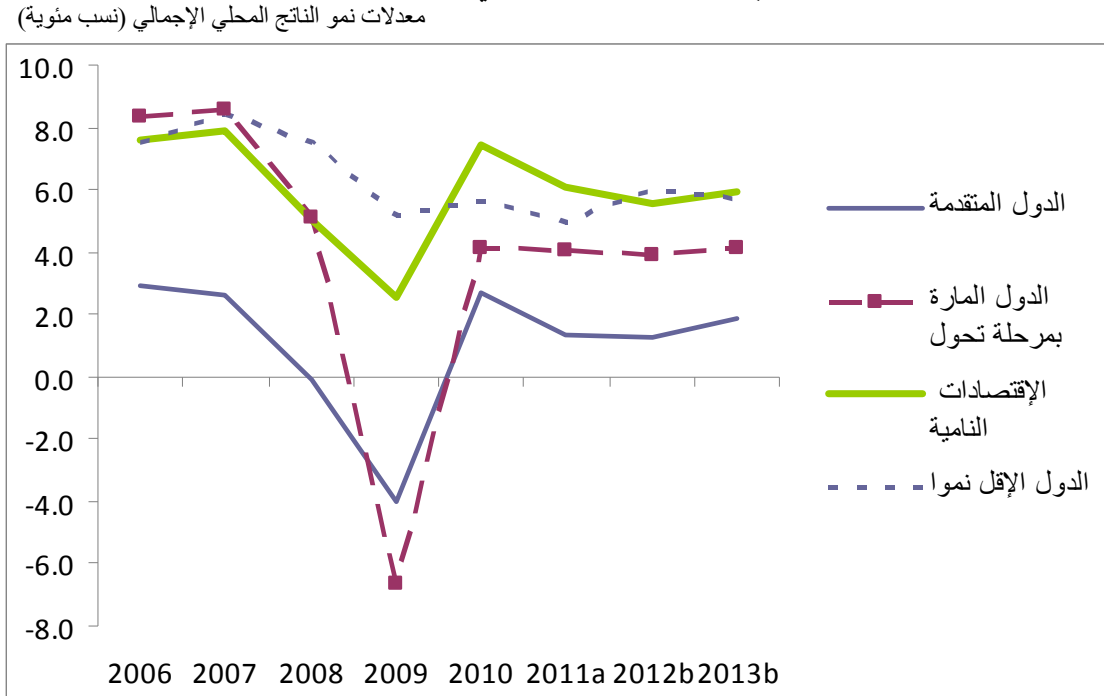
مازالت الدول النامية معرضة للتأثر بلحالات الإنكماش الإقتصادي لدي الدول المتقدمة

يتوقع أن تستمر الإقتصادات النامية والإقتصادات المارة بمرحلة تحول في تغذية محرك الإقتصاد الدولي، إلا أن النمو المتوقع لدي تلك الإقتصادات خلال عامي 2012-2013 سيكون أقل من المعدل المتوقع خلال عامي 2011-2012. وبالرغم من أن الروابط الإقتصادية بين الدول النامية قد زادت، إلا ان تلك الدول مازالت معرضة للتأثر بالأوضاع الإقتصادية لدي الإقتصادات المتقدمة.

لقد بدأ النمو الإقتصادي في التباطؤ بصفة ملحوظة لدي أغلب الدول النامية والإقتصادات المارة بمرحلة تحول منذ الربع الثاني من عام 2011. يتوقع أن يظل النمو قويا لدي الدول النامية الرئيسية: إذ يتوقع أن يستمر معدل النمو لدي الصين والهند بصورة قوية: حيث يتوقع أن يتباطأ معدل نمو الإقتصاد الصيني إلي 9 % خلال عامي 2012-2013، بينما يتوقع أن ينمو الإقتصاد الهندي بمعدل يتراوح بين 7,7 % و 7,9 %. كما يتوقع أن يعاني كل من الإقتصاد البرازيلي والمكسيكي من معدلات أكثر وضوحا للتباطؤ الإقتصادي. شهدت الدول منخفضة الدخل تباطؤا في النمو وإن كان محدودا. هذا، وبالنسبة لمتوسط دخل الفرد تباطأ معدل النمو في متوسط دخل الفرد من 3,8 % خلال عام 2010 إلي 3,5 % خلال عام 2011، إلا أنه وبالرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي علي المستوي الدولي، فإن الدول الفقيرة من الممكن أن تشهد نموا في متوسط دخل الفرد بمستويات أعلى قليلا من

ذلك خلال عامي 2012 و 2013. ويتوقع أيضا أن يكون الوضع مماثلا بالنسبة لمتوسط النمو الإقتصادي لدي الدول المصنفة في إطار الأمم المتحدة علي أنها دول أقل نموا. وبالرغم من ذلك فإن النمو لدي أغلب تلك الدول يتوقع له أن يكون أقل من الطاقة الكامنة لإقتصاداتها.

Figure ES 2
الإقتصادات النامية مازالت تغذي محرك الإقتصاد الدولي



المصدر: إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة ومشروع لينك مقدر جزئيا a تقديرات خط أساس الأمم المتحدة b

الأزمة الدولية للوظائف

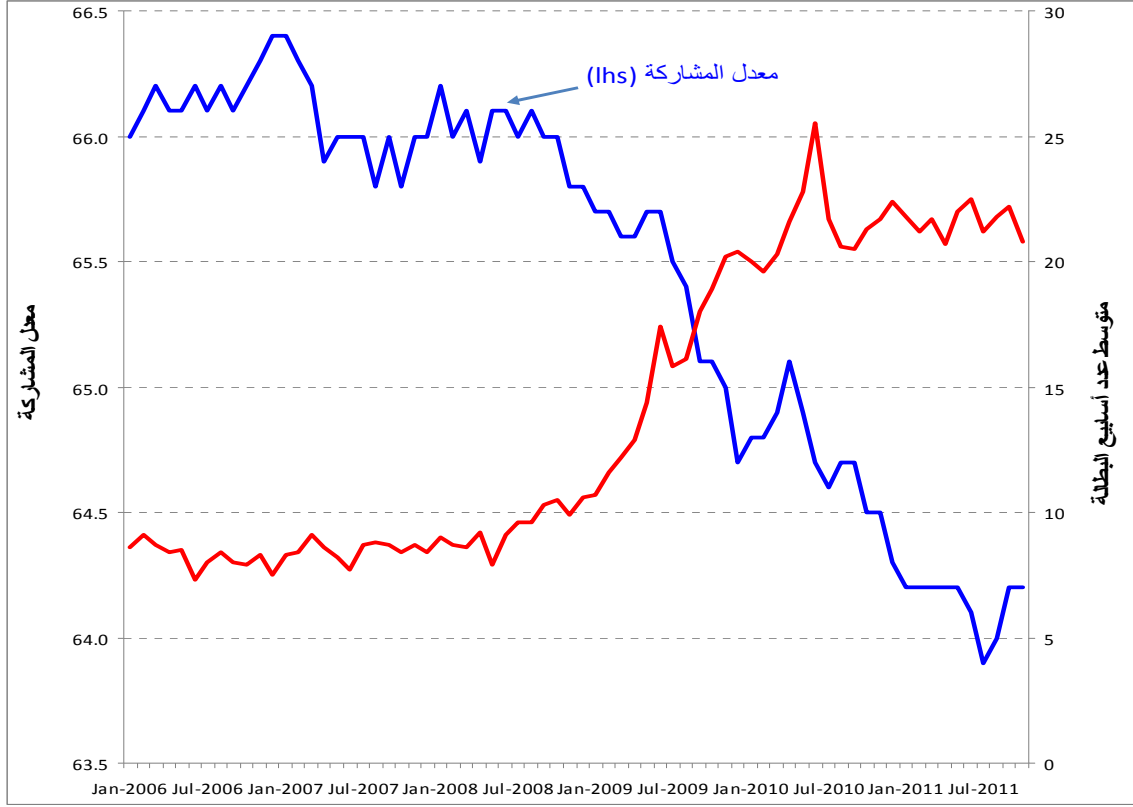
معدلات البطالة المرتفعة تمثل عائقا رئيسيا أمام الطريق نحو الإنتعاش

تظل معدلات البطالة المزمنة هي نقطة الضعف الرئيسية لأي إنتعاش إقتصادي لدي أغلب الدول المتقدمة، إذ بلغ متوسط معدل البطالة نسبة 8,6% لدي الدول المتقدمة خلال عام 2011، وهو متوسط أعلي من معدل البطالة الذي كان سائدا قبل الأزمة والذي سجل نسبة 5,7% خلال عام 2007. كما يعد الموقف الحقيقي أكثر سوءا لدي العديد من الدول المتقدمة عما تعكسه معدلات البطالة الرسمية، إذ تعد نسب مشاركة العمالة لدي الولايات المتحدة علي سبيل المثال في حالة تناقص مستمرة منذ بدء الأزمة، وهناك تزايد في عدد العمال بدون وظائف الذين قد تخلو عن فكرة البحث عن وظيفة بعد أن ظلوا عاطلين لفترات طويلة، الأمر الذي أدي بالتالي إلي عدم إحتسابهم

ضمن أعداد قوة العمل القائمة. كما أن هناك نسبة تصل إلى 29% من عدد العاطلين لدي الولايات المتحدة ظلول بدون وظيفة لفترة تجاوزت العام، وذلك مقارنة بنسبة 10% خلال عام 2007.

Figure ES 3

حالة البطالة طويلة الأمد تحبظ محاولات البحث عن وظائف جديدة لدي الولايات المتحدة



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بناء علي بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي

تؤدي البطالة لفترة ممتدة من الوقت إلي آثار سلبية كبيرة طويلة الأمد، وذلك علي كل من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وعلي الإقتصاد بصفة عامة. إذ تتدهور المهارات المكتسبة للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بدرجة متناسبة طرديا مع فترة بقائهم بدون عمل، الأمر الذي يؤدي إلي حدوث انخفاض في الدخل لدي من يستطيع منهم إيجاد وظيفة جديدة لاحقا. هذا، وتتناقص علي المستوي الكلي، في الأمدين المتوسط والطويل، إنتاجية الإقتصاد بصورة طردية وكنتيجة مباشرة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة متفاقمة من البطالة المزمنة.

إنتعاش التوظيف لدي الدول النامية تم بصورة أكثر قوة عن الدول المتقدمة

إتصفت عملية إنتعاش التوظيف لدي الدول النامية بأنها كانت أكثر قوة عن الحال لدي الإقتصادات المتقدمة، فعلي سبيل المثال عادت معدلات البطالة إلي معدلات مماثلة أو أقل من تلك التي كانت سائدة قبل وقوع الأزمة لدي أغلب الدول الآسيوية النامية، بينما إنتعشت معدلات التوظيف لدي أغلب

دول أمريكا اللاتينية أيضا. إلا أن الدول النامية مازالت تواجه تحديات رئيسية تتمثل في إرتفاع نسب معدلات العمالة الغير موظفة ، والتي تحصل علي أجور متدنية، وتعاني من أوضاع وظيفية حرجة وعدم توافر أي صورة من صور الضمان الإجتماعي. يتزامن مع ذلك تواصل إرتفاع معدلات البطالة المفتوحة بنسب تتعدى الـ 10 % لدي المناطق الحضرية، ويزداد الوضع سوءا بصفة خاصة لدي عدد من الدول الأفريقية ودول غرب آسيا. كما تزايدت معدلات البطالة طويلة الأمد لدي الدول النامية.

هناك قلق علي المستوي الدولي بشأن معدلات البطالة بين الشباب

تميل معدلات البطالة بين الشباب (الأشخاص في المستوي العمري بين 15 – 24 سنة) إلي أن تكون أعلي عن معدلاتها لدي القطاعات الأخرى لقوة العمل في الظروف الطبيعية لدي أغلب الإقتصادات، إلا أن الأزمة المالية الدولية والركود الإقتصادي الناجم عنها قد أدي إلي تزايد تلك الفجوة بصورة غير متناسبة. تزايدت معدلات البطالة بين شباب العمال ، مع الوضع في الإعتبار قيود توافر البيانات، من نسبة تقدر بحوالي 13% عام 2007 إلي نسبة تقدر بحوالي 18% خلال الربع الأول من عام 2011، ويظل الوضع أكثر حدة لدي بعض الإقتصادات المتقدمة. ففي أسبانيا تبلغ نسبة البطالة بين شباب العمال معدلات مدهشة تصل إلي 40 % ، كما تبلغ نسبة البطالة أكثر من الربع بين الشباب في غرب آسيا وشمال أفريقيا، وتبلغ نسبة بطالة الشباب حوالي الخمس لدي الإقتصادات المارة بمرحلة تحول. كما تزايدت نسبة البطالة بين شباب العمال لدي دول مناطق نامية أخرى عنها لدي المجموعات العمرية الأخرى من العمالة. شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بصفة خاصة تصاعد حاد في البطالة لدي الشباب منذ عام 2008، إلا أن الموقف قد بدأ في التحسن قليلا خلال النصف الأول من عام 2011. كما تزايدت احتمالات تعرض الشباب لظروف عمل متقلبة بصورة كبيرة لدي منطقة أفريقيا و مناطق جنوب وشرق آسيا.

أهمية سد عجز دولي في توافر الوظائف يقدر بحوالي 64 مليون وظيفة

يجب التعامل مع عجز دولي في توافر الوظائف حتي يمكن الرجوع إلي مستويات توظيف ما قبل الأزمة ولإستيعاب الوافدين حديثا علي سوق العمل، ويقدر عدد الوظائف اللازم لسد هذا العجز بحوالي 64 مليون وظيفة في عام 2011. إلا أن هذا العجز من المتوقع له أن يتزايد في ضوء الإبطاء الحادث في معدلات النمو الإقتصادي علي المستوي الدولي وفقا لتقديرات تصور الأساس ولمعدلات نمو قوة العمل علي المستوي الدولي ليصل إلي 71 مليون وظيفة ، منها 17 مليون وظيفة ستكون داخل الدول المتقدمة. وإذا إستمرت معدلات النمو الهزيلة لدي الدول المتقدمة علي حالها وفقا لتقديرات تصور خط الأساس فإن معدلات البطالة لن تعود إلي مستويات ما قبل الأزمة إلا فيما بعد عام 2015 بفترة.

تؤدي معدلات البطالة المزمنة إلي إعاقة نمو الأجور ونمو الطلب الإستهلاكي علي المستوي الدولي كما تساهم في زيادة معدلات العجز عن الوفاء بالتزامات سداد أقساط الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تزامن البطالة المزمنة مع إستمرار حالة الهشاشة المالية لدي الإقتصادات المتقدمة يؤدي إلي خفض الطلب علي الإستثمار و إنخفاض في ثقة قطاع الأعمال الأمر الذي يؤدي بالتالي إلي المزيد من التأخر في الإنتعاش الإقتصادي.

توقعات التضخم

تزايدت معدلات التضخم علي المستوى الدولي خلال عام 2011 بسبب عوامل عديدة، وبصفة خاصة كنتيجة للآثار العكسية لصددمات جانب العرض التي أدت إلي رفع أسعار الغذاء والطاقة، وكننتيجة لمعدلات الطلب القوية لدي الدول النامية الكبيرة الناتجة عن إرتفاع معدلات الدخل. كما ساهمت عودة السياسات المالية التضخمية لدي الإقتصادات المتقدمة في تصاعد الضغوط التضخمية.

يجب ألا يحظى التضخم باهتمام رئيسي لدي السياسات الإقتصادية للدول المقدمة

إرتفعت معدلات التضخم لدي الإقتصادات المتقدمة ، ففي الولايات المتحدة وأوروبا إنتقلت معدلات التضخم من الحدود الدنيا من النسب المستهدفة إلي الحدود العليا للنسب المستهدفة السابق تحديدها من قبل المصارف المركزية خلال عام 2011. كانت تلك الزيادة في معدلات التضخم متناسبة مع الأهداف الموضوعية لدي تلك الإقتصادات بهدف موازنة أخطار الإنكماش المتوقع في أعقاب الأزمة المالية ، حيث إستمرت المصارف المركزية في ضخ السيولة في الإقتصاد من خلال عدة إجراءات سياسية غير تقليدية. إلا أن التضخم يجب ألا يمثل إهتماما سياسيا رئيسيا لدي أغلب الإقتصادات المتقدمة. يتوقع أن تكون معدلات التضخم معتدلة في الأجل المنظور خلال عامي 2012 – 2013 ، وذلك في ضوء ضعف الطلب الكلي، وفي ضوء القيود المؤدية إلي كبح جماح مستويات الأجور في مواجهة إستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة – وبإستثناء احتمالات حدوث صدمات رئيسية في مجال العرض - يتوقع أن يؤدي كل ذلك إلي المزيد من الإعتدال في أسعار السلع .

.....إلا أن التضخم يمثل مصدرا أكبر للقلق لدي العديد من الدول النامية

تعدت معدلات التضخم بهامش كبير النسب المستهدفة لدي عدد من الإقتصادات النامية ، وإستجابت السلطات النقدية لدي تلك الإقتصادات بالعديد من الإجراءات تضمنت إتباع سياسات نقدية تقييدية، وزيادة مستويات الدعم علي النفط و الغذاء، وتقديم العديد من الحوافز للإنتاج المحلي. يتوقع أيضا أن تنخفض معدلات التضخم خلال عامي 2012 -2013 بالتزامن مع توقع توجه أسعار السلع الدولية نحو الإعتدال وإنخفاض معدلات النمو علي المستوى الدولي.

التجارة الدولية وأسعار السلع

هناك تباطؤ في إنتعاش التجارة الدولية

تباطأ معدل إنتعاش التجارة الدولية خلال عام 2011 حيث تناقص معدل النمو في التجارة السلعية من معدل 12,6 % خلال عام 2010 إلي معدل 6,6 % . سيستمر نمو التجارة السلعية في التباطؤ وفقا لتصور خط الأساس ليصل إلي معدلات تتراوح بين 4,4 % و 5,7 % خلال عامي 2012 و 2013 علي التوالي. يمثل معدل النمو الهزيل للإقتصاد الدولي ، وخاصة بين الإقتصادات المتقدمة العامل الرئيسي وراء ذلك التباطؤ.

كانت الدول النامية أكثر مرونة في مواجهة الأزمة، ويتوقع إستمرار تزايد أهمية تلك الدول في التجارة الدولية. إذ زاد نصيب تلك الدول من حجم التجارة الدولية بين عامي 1995 و 2010 من نسبة 28.5% إلى 41.2%. قادت تلك الدول في عام 2011 الانتعاش في الطلب الخارجي بنسبة تصل إلي حوالي نصف النمو في الواردات علي المستوى الدولي ، وذلك مقارنة بمتوسط تصل نسبته إلي 43% علي مدي السنوات الثلاث السابقة للأزمة المالية. يرتبط التغيير الحادث في أنماط التجارة بالنمو الصناعي المتسارع لدي الدول النامية الرئيسية. زادت معدلات التجارة بين دول الجنوب في الفترة بين عامي 1995 و 2011 بمعدل سنوي قارب نسبة 13,7% ، وهو معدل يفوق متوسط النمو السنوي في التجارة الدولية بهامش كبير والذي بلغ في المتوسط 8,7% سنويا.

زادت أسعار السلع ، إلا أنها مازالت متقلبة بصورة كبيرة

إمتد التوجه العام نحو إرتفاع أسعار العديد من السلع ، والذي بدأ في شهر يونيه عام 2010، إلي عام 2011. بدأت الأسعار في الإنخفاض بصورة طفيفة بعد أن وصلت إلي أعلى مستوياتها خلال النصف الأول من العام. إلا أن الأسعار ظلت مرتفعة خلال عام 2011 بصورة أعلي من المتوسطات القياسية المتحققة خلال عام 2008 بالنسبة لمجموعة من السلع هي: المشروبات الإستوائية والمواد الزراعية الأولية والمعادن و النفط. يتوقع أن يتعرض المصدرون للسلع الذين إستفادوا من تحسن شروط التبادل التجاري خلال العامين الماضيين لمخاطر ضغوط إنخفاض الأسعار، والتي قد تتضاعف أثارها من خلال المضاربات المالية في حالة حدوث ركود مزدوج. وبالرغم من أن موضوع المضاربات المالية ظل مدرجا علي جدول أعمال العديد من المحافل الدولية خلال عام 2011 بما في ذلك إجتماعات مجموعة العشرين، إلا أنه لم يتم إتخاذ أي قرارات علي المستوي الدولي لتنظيم عمل الأسواق الأجلة للسلع بصورة أفضل.

التجارة في الخدمات مرآة عاكسة للتطورات في التجارة السلعية

عادت تجارة الخدمات خلال عام 2010 إلي النمو الإيجابي لدي كافة الأقاليم ومجموعات الدول، خاصة لدي الدول النامية، وبصفة خاصة الدول الأقل نموا منها. كان الانتعاش في تجارة الخدمات واضحا بدرجة أقل خلال عامي 2010 و 2011 في ضوء أن تجارة الخدمات أظهرت أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية مقارنة بالتجارة السلعية. تظل الدول النامية مستوردا صافيا للخدمات، إلا أن دورها كمصدر للخدمات في تنامي مستمر، خاصة فيما يتعلق بقطاعي النقل والسياحة.

هناك حالة من عدم الوضوح بشأن مستقبل سياسات التجارة

هناك توجه جديد يتمثل في تكاثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين شركاء (غير متساويين أحيانا) ، وذلك في ضوء حالة الجمود القائمة في المفاوضات الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة في إطار جولة الدوحة، وهناك نوع من الدعم المتزايد لمفهوم "الهندسة المتنوعة" "variable geometry" في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بين الدول الأعضاء. تمثل تلك التطورات خطرا علي المفهوم غير المشروط للدولة الأولي بالرعاية، والذي مثل حجر الأساس للنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف منذ نشأته مع نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين.

تمويل التنمية علي المستوى الدولي

الهشاسة القائمة في الأسواق المالية الدولية تؤثر علي تمويل التنمية

الهشاسة القائمة في النظام المالي الدولي تؤثر علي التمويل المتاح للتنمية. حالة الإنعاش غير المتوازنة علي المستوى الدولي ، ومخاطر أزمات الديون السيادية الأوروبية وتزايد أزمة السيولة في الأسواق البنينة للمصارف الأوروبية قد زادت من التوجه نحو تفادي المخاطرة وأدت إلي تزايد التقلبات الحادة في تدفقات رأس المال الخاص، وذلك في نفس الوقت الذي تأثرت فيه مساعدات التنمية الرسمية والصور الأخرى للتدفقات الرسمية نتيجة لتزايد التفشيف المالي ومشاكل الديون السيادية لدي الدول المتقدمة. أصبحت مدفوعات المساعدات الأنمائية مثلها مثل التدفقات الخاصة متماشية مع إتجاه الدورة الإقتصادية ومتقلبة .

تمثل عملية إدارة التقلبات الإقتصادية الكلية الحادة الناتجة عن التدفقات المالية تحديا لصانعي السياسات لدي الأسواق المارة بمرحلة تحول ولدي الدول النامية. إن موجات التدفقات المالية التي قد تتعدي الطاقة الإستيعابية للإقتصاد، أو تكون في طبيعتها معتمدة علي المضاربة، قد تؤدي إلي تجاوزات في أسعار الصرف وإلي التضخم وإزدهار في الإئتمان وأيضا إلي فقاعات في أسعار الأصول. الأهم من كل ذلك أن التقلبات الحادة في التدفقات المالية من شأنها أن تؤدي إلي تزايد المخاطر علي إستقرار الأوضاع المالية والإقتصادية، وذلك في ضوء تزايد تهديدات التوقف المفاجيء وإنسحاب رأس المال الدولي بسبب تزايد النزعة نحو تفادي المخاطرة الأمر الذي من المحتمل أن يساهم في نشر الأزمات المالية. إستجاب صناع السياسات لدي العديد من الدول لتلك الدورات من الركود والإزدهار من خلال بناء إحتياطيات نقدية دولية بإعتبارها أحد أشكال "التأمين الذاتي". قامت الدول النامية خلال عام 2011 بإضافة ما قيمته 1,1 تريليون دولار إلي إحتياطياته النقدية الدولية، و التي وصلت إلي قيمة إجمالية تقدر بما يزيد علي 7 تريليون دولار. إلا أن الغالبية العظمي من الإحتياطيات النقدية قد تم إستثمارها في سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأوراق السيادية الأخرى ذات العائد المنخفض، الأمر الذي أسهم في زيادة الأختلالات الدولية القائمة.

تؤدي عملية بناء الإحتياطيات النقدية الدولية لدي الدول النامية من حيث الأثر إلي تحويل موارد مالية من العالم النامي إلي العالم المتقدم. يتوقع أن تقدم الدول النامية كمجموعة تحويلات مالية صافية تقدر بحوالي 825.6 مليار دولار إلي الدول المتقدمة خلال عام 2011. بالإضافة إلي ذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بعملية بناء الإحتياطيات النقدية الدولية تتمثل في فقد إستثمارات محلية في مجال التنمية.

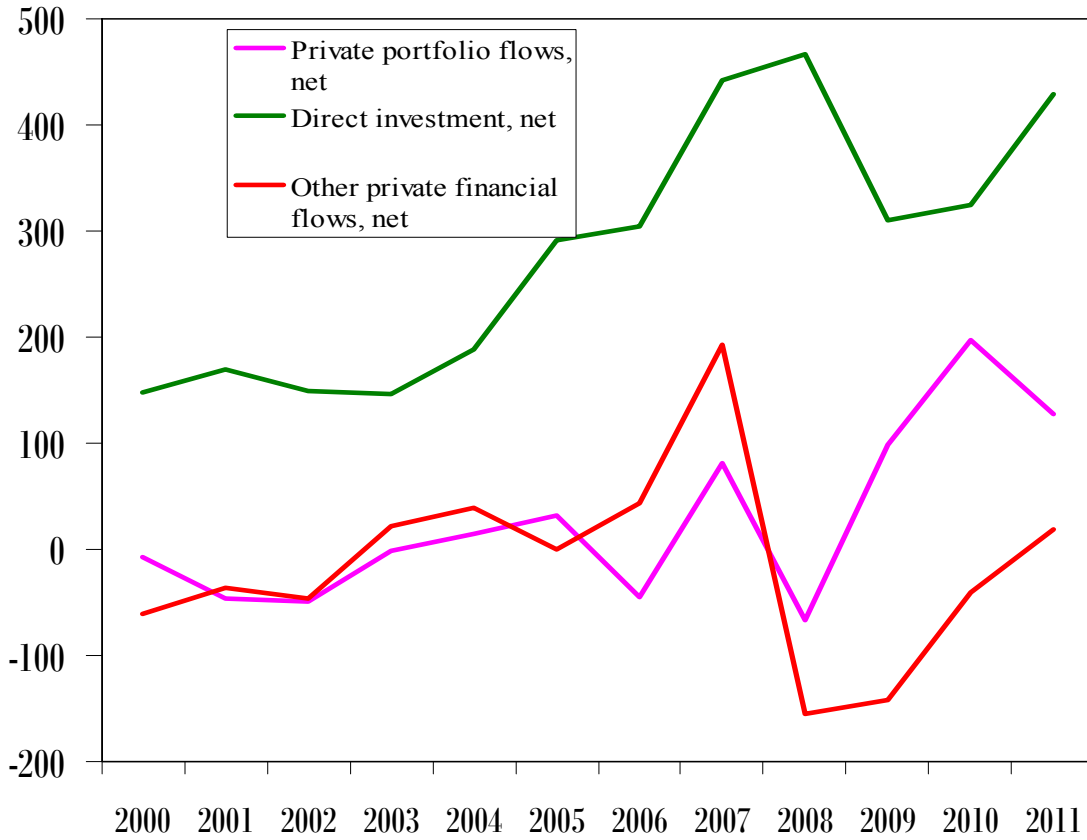
الإصلاحات المالية غير كافية لإحتواء المخاطر المتعلقة بالمنظومة الدولية

إتخذ المجتمع الدولي أيضا بعض الخطوات لخفض المخاطر علي المستوى الدولي ولتدعيم النظام المالي الدولي من خلال إستحداث قواعد مالية جديدة، بما في ذلك الإطار الدولي المتفق عليه

المعروف بإسم بازل ثلاثة. إن قانون دود – فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، والذي تم تمريره في الولايات المتحدة، يعد من ضمن الإجراءات التي تم تبنيها في هذا السياق علي المستوى الوطني. مازالت المناقشات جارية بشأن وضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات الدولية ذات الأهمية والمؤثرة في عمل المنظومة الدولية. إلا أن أغلب تلك الإجراءات يتم تفعيلها علي فترة زمنية طويلة الأمد، ولم يكن لها أثر علي الوضع الإقتصادي والمالي القائم حاليا. بالإضافة إلي ذلك ، فإنه من غير الواضح عما إذا كان العديد من تلك الإجراءات كافيا لإحتواء المخاطر القائمة.

Figure ES 4

التدفقات المالية الخاصة إلي الإقتصادات الناشئة والنامية: متقلبة علي مدار ركود كبير



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد الدولي، سبتمبر 2011

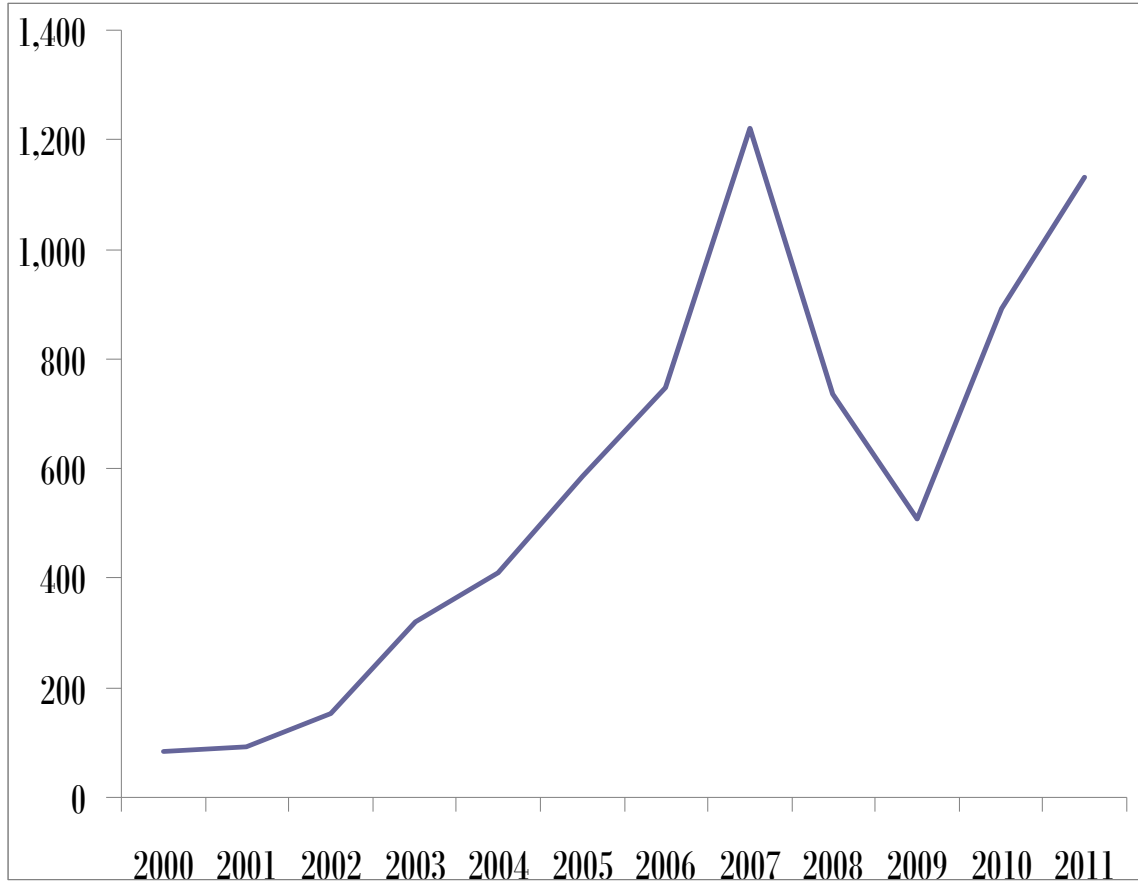
تدفقات مساعدات التنمية قاصرة عن الألتزامات

هناك العديد من المسائل الأخرى الهامة فيما يتعلق بمدي ملائمة ومحتوي الدعم المقدم في شكل مساعدات أو سيولة دولية، فمدفوعات مساعدات التنمية قاصرة عن الكميات التي تم الإلتزام بها لعام 2010 في إطار أتماعات مجموعة الثماني في قمة جلين إيجلز عام 2005. من الناحية الإيجابية،

زادت نسب المنح ونسب عناصر المنح والقروض الميسرة مع مرور الوقت ، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الموجهة للدول الأقل نمواً.

Figure ES 5

مازالت الإقتصادات النامية والناشئة تزيد من إحتياطياتها النقدية كوسيلة للتأمين الذاتي
التغير في الإحتياطيات (مليارات الدولارات)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد الدولي، سبتمبر 2011

مخاطر وعدم يقين

تعاني الإقتصادات المتقدمة من أربعة أوجه للضعف
يدعم بعضها البعض

إن فشل صانعي السياسات، خاصة لدي كل من الولايات المتحدة وأوروبا في التعامل مع:
أزمة الوظائف، و في منع الضائقة الناتجة عن أزمة الديون السيادية، ومنع الهشاشة في القطاع

المالي من التفاقم، يمثل أكبر خطر يتهدد الإقتصاد الدولي في إطار التوقعات الخاصة به لعامي 2012 و2013، وذلك في ضوء تزايد جدي في احتمالات تجدد دخول الإقتصادي الدولي في حالة ركود.

تعد الإقتصادات المتقدمة علي حافة دوامة من الهبوط بسبب أربعة أوجه للضعف يدعم بعضها البعض وتتمثل في: ضائقة الديون السيادية، هشاشة القطاع المصرفي، ضعف الطلب الكلي (إتصلا بمعدلات مرتفعة للبطالة)، وشلل سياسي بسبب حالة الجمود السياسي وأوجه القصور المؤسسية. بالرغم من أن أوجه الضعف تلك قائمة ، إلا أن تطور الوضع إلي الأسوأ في إحداها من شأنه أن يولد دائرة مفرغة تؤدي إلي حالة من الإضطراب المالي والأنكماش الإقتصادي. سيؤثر ذلك بشدة أيضا علي الأسواق الناشئة وعلي دول نامية أخرى من خلال القنوات المالية والتجارية.

عدوي أزمة الديون السيادية قد تسفر عن أزمة دولية في الإئتمان

هناك إحتمال كبير أن تكون الإجراءات الإضافية الحديثة التي خطت لها أوروبا غير فعالة بدرجة كافية لحل أزمة الديون السيادية في المنطقة، وبالتالي تؤدي إلي إنتشار عجز معدني وغير منظم عن الوفاء بالتزامات الديون لدي العديد من الدول، الأمر الذي من شأنه التسبب في مصائب كبيرة لإقتصادات المنطقة وخارج حدودها. فشلت جهود حل أزمة الديون السيادية في أوروبا في إحتواء قلق الأسواق المالية خلال شهر نوفمبر عام 2011، وظهرت بوادر علامات تحذير جديدة بشأن المزيد من المشاكل تنشأ في الوقت الذي قفزت فيه كلفة الإقتراض في إيطاليا لأعلي معدلاتها منذ أن تبنت إيطاليا اليورو كعملة رسمية . سيعاني عدد كبير من المصارف في منطقة اليورو من خسائر كبيرة بالفعل، وسيؤدي إنتشار عدوي أزمة الديون السيادية إلي إقتصادات أكبر بلا شك إلي أزمة دولية في الإئتمان، وإلي إنهيار أسواق المال في إطار تصور يذكرنا بشهر سبتمبر 2008 عندما إنهارت مؤسسة ليمن برادرز الأمريكية. إن حدوث مثل هذا الأنصهار المالي من شأنه بلا شك أن يؤدي إلي أنكماش حاد، ليس فقط لدي الإقتصادات التي تعاني من ضائقة الديون السيادية، وإنما أيضا لدي كافة الإقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو، مع إحتمال أن تكون كثافة الأنكماش في نفس حدة الأنكماش الذي شهده العالم خلال أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009.

سيدفع المزيد من التقشف المالي الحاد بإقتصاد الولايات المتحدة نحو الإنكماش

إن المشاحنات السياسية حول الميزانية في الولايات المتحدة قد تسوء بصورة أكبر بما قد يؤثر سلبا علي النمو الإقتصادي بصورة فورية إذا أدت إلي تقشف مالي حاد. سيدفع ذلك في حالة تحققه بمعدلات البطالة إلي أفق مرتفعة جديدة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلي هز الثقة الضعيفة أصلا لدي القطاع العائلي ولدي قطاع الأعمال، ويفاقم من معاناة القطاع العقاري ، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلي المزيد من الحبس للرهن العقاري، ويعرض النظام المصرفي الأمريكي للخطر مرة أخرى. وبالتالي قد يسقط الإقتصاد الأمريكي نحو حالة ركود أخرى. قد يستجيب المصرف المركزي الأمريكي باتباع إجراءات نقدية جريئة، علي سبيل المثال من خلال دورة أخرى من التيسير الكمي ،

إلا أنه في إطار إقتصاد منكمش يسوده توجه عام نحو تفادي المخاطرة من قبل الوكلاء الإقتصاديين، قد تكون مثل تلك السياسات أقل فعالية في حفز النمو الإقتصادي مقارنة بالإجراءات التي تم تبنيها خلال السنوات السابقة.

ستصاب الإقتصادات النامية بضربة كبيرة

إن حدوث كساد إقتصادي لدي أي من الولايات المتحدة أو أوروبا قد لا يكون سببا كافيا للتسبب في حدوث كساد علي المستوي الدولي، إلا أن حدوث حالة إنهيار لدي كلا الإقتصادين غالبا سيؤدي إلي حدوث حالة كساد علي المستوي الدولي . يتوقع أن ينكمش الإقتصاد الأوروبي إلي معدل 1.5 % سنويا ، وأن ينكمش الإقتصاد الأمريكي إلي معدل نمو 0.8 % سنويا ، وذلك وفقا لتوقعات التصور المتشائم للأمم المتحدة لعام 2012. سيتسبب ذلك في أغلب الأمر في ضربة كبيرة لكل من الإقتصادات النامية والإقتصادات المارة بمرحلة تحول. ستتفاوت الآثار وفقا لمدي إرتباط تلك الإقتصادات ماليا وإقتصاديا مع الإقتصادات المتقدمة. ستتأثر الدول الآسيوية النامية، بصفة خاصة تلك الموجودة في شرق آسيا، من خلال إنخفاض صادراتها للإقتصادات المتقدمة الرئيسية، بينما ستتأثر كل من : دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وغرب آسيا، بالإضافة إلي الإقتصادات الرئيسية المارة بمرحلة تحول، من خلال إنخفاض أسعار السلع الأولية. كما سيكون علي كافة الإقتصادات الناشئة التعامل مع: صدمات مالية كبيرة، بما في ذلك إنتشار عدوي البيع في أسواقها للأسهم، ومع حركة عكسية للتدفقات الرأسمالية، مع خسائر مالية مباشرة بسبب تدهور قيمة حيازات السندات الأوروبية والأمريكية السيادية، والتي من شأنها التأثير علي حيازات الإحتياطيات الرسمية وعلي أصول القطاع الخاص.

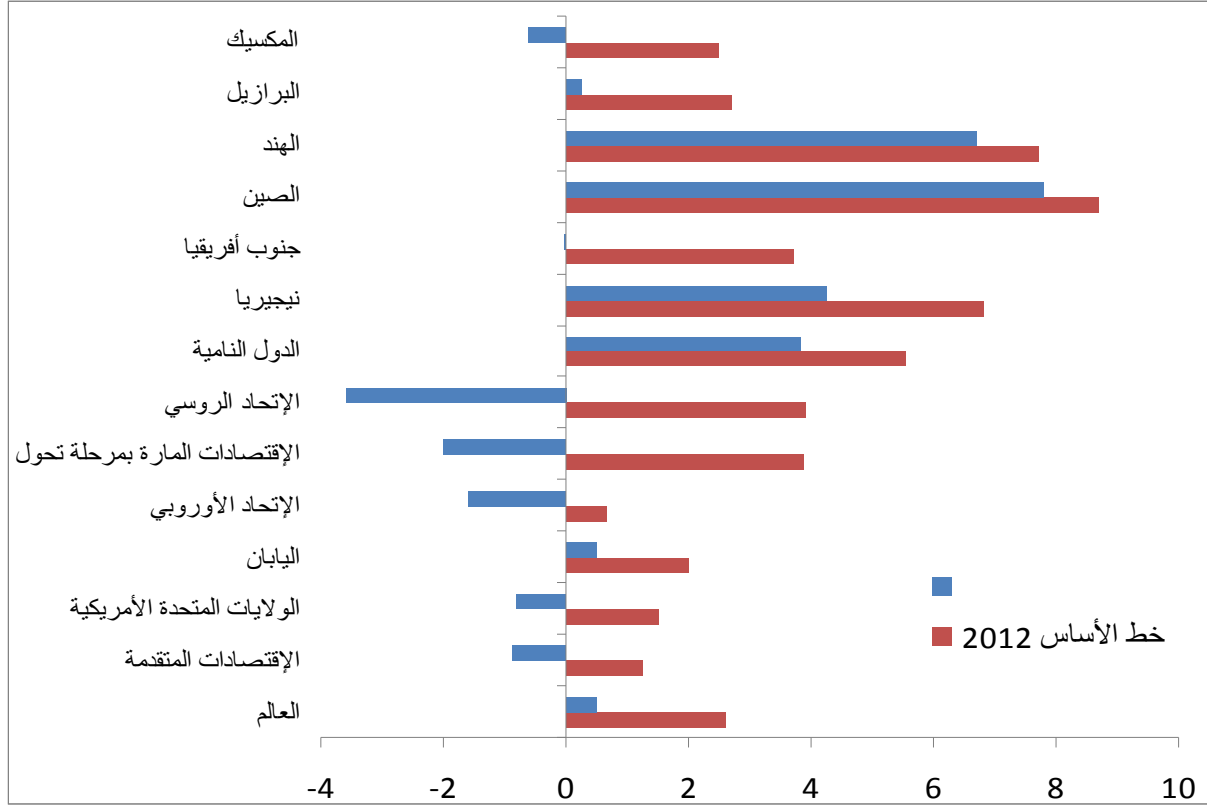
تظل الإختلالات الدولية مصدرا للقلق السياسي

لازالت الإختلالات الخارجية الكبيرة والمزمنة في الإقتصاد الدولي، والتي تولدت علي مدي العقد الأخير، تمثل مصدرا للقلق لدي صانعي السياسات. مثلت عملية خفض تلك الإختلالات محورا رئيسيا للمناقشات بين وزراء مالية دول مجموعة العشرين تحت ما يعرف بإطار النمو المتوازن والقوي والقابل للإستدامة ، وما يعرف " بعملية التقييم المتبادل" المرتبطة به خلال عام 2011. إستقرت الإختلالات الخارجية من خلال الممارسة العملية بعد أن إنخفضت بصورة كبيرة لدي الإقتصادات الكبيرة إلي نسبة تمثل نصف المستويات القصوي التي كانت قد وصلت إليها قبل الأزمة (مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي)، وذلك خلال الفترة 2010-2011.

ظلت الولايات المتحدة هي أكبر إقتصاد من حيث العجز، وذلك بالرغم من أن نسبة العجز لديها قد إنخفضت بدرجة كبيرة عن الحد الأقصى الذي كان قد سجله خلال عام 2006. إنخفضت الفوائض الخارجية لدي كل من: الصين وألمانيا واليابان ومجموعة من الدول المصدرة للطاقة ، والتي تمثل المناظر لعجز الولايات المتحدة، ولو بدرجات متفاوتة. بينما ظل الفائض الخارجي لدي ألمانيا عند نسبة تقدر بحوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، فإن الحساب الجاري لمنطقة اليورو ككل يعد عمليا في حالة توازن. ومازالت هناك فوائض كبيرة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لدي دول مصدرة للنفط ، بنسب تصل إلي حوالي 20 % من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر لدي بعض الدول المصدرة للنفط في منطقة غرب آسيا.

Figure ES 6

مخاطر الهبوط: ركود يلوح في الأفق للإقتصادات النامية



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (إنظر الفصل الأول، الجداول 1.1 و 1.2 من التقرير الحالي).

هناك إعادة للتوازن علي المستوي الدولي علي حساب النمو

تبقى القضية في معرفة ما إذا كان التضبيب الحادث في الإختلالات القائمة لدي الإقتصادات الرئيسية قد تم بصورة دورية أم بصورة هيكلية. يبدو في الولايات المتحدة أن بعض التضبيطات المقابلة الحادثة في فجوة الإستثمار-الإدخار هيكلية في الأساس – فالزيادة في معدلات إدخار القطاع العائلي قد تكون دائمة علي سبيل المثال؛ إلا أن الإنخفاض في معدلات إستثمار قطاع الأعمال والإرتفاع الحاد في العجز الحكومي في أعقاب الأزمة المالية يبدو في الأغلب دورياً. أما فيما يتعلق بدول الفوائض، يعود الإنخفاض في الفائض الخارجي لدي الصين بصورة جزئية إلي تغيرات هيكلية. أصبحت سياسات سعر الصرف لدي الصين أكثر مرونة، مع حدوث إرتفاع متدرج في سعر صرف الريمبي، إلا أنه مضطرب، في مواجهة الدولار الأمريكي علي مدي العام الماضي. قامت الحكومة الصينية في نفس الوقت بإتخاذ إجراءات للإرتقاء بمعدلات إستهلاك القطاع العائلي، وذلك حتي يتم محاذاة هدف خفض الفوائض الخارجية للصين مع هدف إعادة التوازن لهيكل الإقتصاد الصيني نحو المزيد من الإعتماد علي الطلب الداخلي. إلا أن عملية تحقيق إعادة التوازن يمكن أن تكون متدرجة

فقط علي الأمدين المتوسط والطويل وذلك لمنع العملية من التحول إلي حالة إرباك للاقتصاد. أما في اليابان فقد أدي إستمرار الإرتفاع في قيمة سعر صرف الين إلي الحد من الفوائض الخارجية . أما ألمانيا فمازالت هناك مساحة للسياسات للعمل علي المزيد من الحفز للطلب الداخلي حتي يتم تحقيق المزيد من الخفض لمعدلات الفوائض الخارجية.

يجب التعامل مع معدلات الإختلال الخارجية الكبيرة الغير قابلة للإستدامة، وإستنادا إلي معدلاتها الحالية، لا يجب أن تحظي عملية إعادة التوازن للإختلالات القائمة بأولوية سياسية متقدمة. إلا أن جدول الأعمال الدولي لإعادة التوازن يجب ألا يتم وضعه علي حساب النمو، بل يجب أن يؤدي هذا الجدول إلي الترويج للنمو وإلي خلق الوظائف. وعدت الإلتزامات التي تم الإعلان عنها في قمة كان لمجموعة العشرين بأن توجه السياسات برفق نحو نفس الإتجاه، إلا أن الكثير من الخفض الحادث في الأجل القصير سينتج عن عوامل ذات طبيعة دورية ، بما في ذلك تباطؤ النمو في معدلات الطلب الكلي وتوجه مستوي أسعار السلع نحو المزيد من الإعتدال. وبالتالي لا يتوقع وفقا لمؤشرات خط الأساس أن تتسع الإختلالات الدولية القائمة بدرجة كبيرة علي مدي العامين القادمين. إذا ما وقع الإقتصاد الدولي في حالة أخري من الركود، فإن الإختلالات قد تنخفض بصورة أكبر ذات نمط إنكماشى.

تمثل الإختلالات خطرا علي إستقرار أسعار صرف العملات دوليا

إن التراكم المتواصل لأوضاع ديون خارجية كبيرة صافية لدي دول العجز يعد جزءا من موضوع أكبر متعلق بتزايد حالة عدم الإستقرار لدي أسواق صرف العملات. إن تراكم المديونية الخارجية للولايات المتحدة، والمرتبطة في جزء منه بتزايد معدلات العجزات المالية، أصبح عنصرا رئيسيا في الضغوط التنافسية ضد الدولار في مواجهة عملات رئيسية أخري منذ عام 2002، وذلك بالرغم من وجود تذبذبات كبيرة حول التوجه العام. إن الثقة في الدولار عرضه للتقلبات، خاصة وأن الإلتزامات القائمة بشأن مدي قابلية وضع المديونية الخارجية للولايات المتحدة علي الإستدامة قد تتغير بسهولة مع التغيرات في أسعار الأسهم لدي الأسواق الدولية، ومع مصداقية السياسة المالية. لم يحدث، في ضوء الأحداث والمشاكل المرتبطة بمصداقية السياسات في مناطق أخري، أن أدي ذلك إلي إنخفاض لا لبس فيه في سعر صرف الدولار. أدي غياب وجود توجه سياسي واضح وغياب التماسك في التعامل مع مشاكل الدين السيادي في منطقة اليورو ، إلي وجود ضغوط تنافسية علي سعر صرف اليورو. عانت المملكة المتحدة، في إطار منفصل بعض الشيء ولكن في نفس السياق، من أزمة في المصداقية الخاصة بها في إطار الفشل المستمر من قبل المصرف المركزي في تحقيق نسبة التضخم المستهدفة. أدي الزلزال في اليابان بدوره إلي إثارة موجه من إعادة للمملكتات الخارجية من الأصول الخاصة بغرض الإستثمار في أعمال إعاد البناء ، الأمر الذي خلق ضغوطا تصاعدية علي الين. أدت التقلبات في التدفقات المالية الدولية إلي المزيد م عدم الأستقرار في أسواق العملات.

يمثل إرتفاع سعر صرف العملة تحديا للعديد من الدول النامية ولبعض الدول الأوروبية من خلال خفض القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديرية. بينما إحتمل الطلب الداخلي دورا متزايدا في قيادة النمو في ضوء تصاعد مستويات الدخل لدي العديد من الإقتصادات الناشئة، وتمثل أي عملية إنتقال قسرية وسابقة للأوان بعيدا عن نموذج النمو المعتمد علي التصدير، نتيجة للإرتفاع الواضح والمتواصل في سعر صرف العملة، قد يؤدي إلي خلق إضطرابات حادة، خاصة في أسواق العمل

في صورة إرتفاعات حادة في معدلات البطالة. إن العملات القوية تساعد علي جانب الإستيراد في خفض التضخم، إلا أن تلك الميزة قد يتم موازنتها بصورة أكبر من حجمها من خلال التكلفة الإجتماعية المتمثلة في معدلات أعلى للبطالة.

تحديات سياسية

الدول المتقدمة تواجه معضلات سياسية صعبة

تمثل عملية التغلب علي المخاطر المذكورة أعلاه وتنشيط الانتعاش الإقتصادي الدولي بصورة متوازنة وقابلة للإستدامة تحديات سياسية ضخمة. تواجه كل من أوروبا والولايات المتحدة مخاطر أن تغذي مشاكلهما بعضها البعض. إن حالة الركود الإقتصادي الناشئة قد تؤدي إلي أن يصبح الناخبون وصانعي السياسات غير راغبين في الإختيار بين بدائل صعبة، وقد يؤدي الشلل السياسي بدوره إلي التأثير سلبا بصورة أكبر علي الإقتصاد من خلال خلق إضطرابات مالية جديدة. إن حالة المصيدة والتي يمكن أن يطلق عليها حالة اللا نمو أو النمو المنخفض في الأجل القصير، يمكن أن تأخذ شكل مقاومة إجراءات الطوارئ- فعلي سبيل المثال، قد تؤدي المعارضة لدي بعض الدول الأوروبية التي ينظر إليها علي أنها أكثر حصافة من الناحية المالية، لأن تقوم بإنقاذ الدول التي ينظر إليها علي أنها أكثر تبذيرا، قد تؤدي تلك المعارضة إلي أن تفرض علي الدول الأكثر تبذيرا أن تتبع إجراءات أكثر تقشفا الأمر الذي يدفع نحو مستويات أقل من النمو وإلي معارضة إجتماعية. وتتولد المصيدة في الأجل الطويل من خلال تزايد المعارضة ضد المعدلات الأعلى للضرائب وضد خفض المزايا التي يعتقد أنها أساسية من أجل إعادة دول إلي حالة الإستقرار المالي.

الدول النامية تجد نفسها في مأزق مختلف

تواجه الدول النامية معضلات مختلفة. فمن ناحية تحتاج إلي أن تحمي نفسها ضد التقلبات في أسعار السلع وأوضاع التمويل الخارجية، وفي بعض الأحوال من خلال سياسات إقتصادية كلية تقييدية. تحتاج الدول النامية من ناحية أخرى إلي إعداد إستثمارات من أجل الحفاظ علي مستويات مرتفعة من النمو وإلي أن تعيد توجيه إقتصاداتها نحو معدلات أسرع لخفض الفقر وأنماط من الإنتاج أكثر قابلية للإستدامة.

السياسات الحالية لمجموعة العشرين قد تنجح علي أفضل تقدير في توفير تصور "للمضي قدما في تخبط"

أدرك زعماء مجموعة العشرين تلك المخاوف بعض الشيء في "خطة عمل كان" وأعلنوا عن إستراتيجية دولية للنمو والتوظيف. الغرض من الخطة هو التعامل مع نقاط الضعف قصيرة الأجل، بينما يتم تدعيم ركائز النمو في الأجل المتوسط. إلا أن "خطة عمل كان" في جوهرها لا تعد في الأجل القصير بتقديم أكثر مما هو مدرج في خطط الحكومات التي تم تفعيلها خلال عام 2011، وذلك

في الوقت الذي كانت سياسات الإقتصاد الكلي لدي أغلب الإقتصادات المتقدمة تتصف فعليا بمزيج من السياسة المالية شديدة المرونة، ومن التغير في التوجه نحو المزيد من التقشف المالي. تشير تقديرات مؤشرات تصور خط الأساس إلي أن خطة عمل كان ستكون قاصرة عن تحقيق هدف إنعاش الإقتصاد الدولي وعن تحقيق خفض في معدلات البطالة. تتعلق أغلب الآمال علي تدعيم ركائز النمو متوسطة الأمد، إلا أنه في هذا السياق أيضا ، قد تكون خطة عمل كان أيضا قد تعدتها الأحداث، حيث إرتفعت بالفعل مخاطر الإنكماش و التي من شأنها أن تزيد الأمور تعقيدا بشأن مدي فعالية الإجراءات المقترحة.

هناك حاجة لإتباع إجراءات سياسية أكثر تنسيقا وإنتشارا إذ ما أريد تحقيق إنتعاشا إقتصاديا قويا ومتوازنا وقابلا للإستدامة، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الحفز قصيرة الأجل، وحل مشكلة الديون السيادية، والتوجه نحو خلق الوظائف. أما فيما يتعلق بخطة الأمد المتوسط ، فيجب أن تركز بصورة أقوى علي النمو القابل للإستدامة والتنمية ، وعلي الإسراع بعملية إصلاح نظم القواعد المالية والنظام النقدي الدولي.

هناك حاجة للمزيد من الحفز المالي في الأمد القصير وليس الإقلال منه

أولا: يجب علي الدول المتقدمة بصفة خاصة أن تكون حذرة وألا تقبل مبكرا علي تبني سياسات تقشف مالي ، أخذا في الإعتبار أن الإنتعاش الإقتصادي ما زال في حالة هشّة، وفي ضوء المعدلات المرتفعة السائدة للبطالة، وعلي الرغم من أن معدلات الدين العام تعد مصدرا للقلق وإستمرت في الإرتفاع لدي أغلب الدول المتقدمة – ولدي عدد من الحالات (بما في ذلك الولايات المتحدة) تعدت نسبة 100 % من الناتج المحلي الإجمالي- إلا أنه مازالت هناك فضاءا ماليا كبيرا للحركة متبقي لدي حكومات العديد من الدول المتقدمة لتبني المزيد من إجراءات الحفز المالي. إن أي توجه سابق لأوانه نحو التضيق المالي، في ظل وجود معدلات مرتفعة للبطالة وفي ضوء ضعف الطلب الخاص، من شأنه أن يؤدي بالإنتعاش الإقتصادي الهش إلي أن يخرج عن مساره ، وإلي أن يسوء الوضع بصورة أكبر بدلا من حدوث تحسن في الموازين المالية. بالتالي، يجب علي حكومات الإقتصادات التي تتمتع بتكلفة منخفضة في أسواق رأس المال، وفي توجه معاكس للضغط السياسية، أن تسمح بنوع من المثبتات التلقائية أن تعمل وأن تساند أو تدعم عملية تمويل الحفز المالي من خلال العجز في الأجل القصير.

كما أن هناك حاجة لتدعيم شبكات الضمان المالية للحد من حالة عدم اليقين السائدة في السوق، وللمحد من مخاطر المزيد من التقادم لضائقة الديون. إن تأسيس تسهيلات التمويل المؤقتة الأوروبية (تسهيلات الإستقرار المالية الأوروبية) (EFSF) وآلية التثبيت المالية الأوروبية (EFSM) ، وآلية الإستقرار الأوروبية (ESM) الأكثر دواما ، والإجراءات الأخرى ذات الصلة قد جلبت شيء من العزم نحو حل أزمة الديون السيادية الأوروبية. إلا أن إستمرار محنة الديون وإنتشار العدوي إلي الإقتصادات الأوروبية الأكبر خلال النصف الثاني من عام 2011 يشير إلي أن تلك الإجراءات لم تكن جريئة بالقدر الكافي.

إن قوة شبكات الضمان المالية تعد محدودة للغاية في التغلب علي مشاكل الديون السيادية لدول مثل إيطاليا وأسبانيا. سنظل محاولات البحث عن سبل للإرتقاء بصورة كبيرة بآلية التثبيت الأوروبية تكتسب أهمية كبيرة تضارع صعوبة تحقيق ذلك، ويجب إلا تقتصر آليات تسوية الديون في هذا السياق علي الديون السيادية في أوروبا فقط. قد تواجه العديد من الدول المتقدمة، والولايات المتحدة

بصفة خاصة، موجة ثانية من أزمات الرهن العقاري، حيث ما زالت قيمة العديد من رهونات العقارية أكبر من القيمة السوقية للعقارات نفسها (فيما يطلق عليه باللاتينية مصطلح رهونات" تحت الماء") ، ويتوقع أن تتزايد المشاكل مع إستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة و حالة الضعف العام في أسواق العقارات.

سيظل في نفس الوقت الموضوع الذي يمثل مصدرا للقلق السياسي لدي العديد من الدول النامية في الأمد القصير متمثلا في منع أثر الزيادة والتقلبات الحادة في أسعار الغذاء والسلع وعدم إستقرار أسعار الصرف في تقويض فرص النمو ومن أن يؤدي ذلك بإقتصاداتها إلي دورة أخري من الإزدهار والكساد. ستحتاج تلك الدول إلي التأكد من أن سياسات الإقتصاد الكلي تمثل جزءا من إطار سياسي شفاف معاكس للدورة، إطار يتضمن إستخدام صناديق للتثبيت المالي و نظم تحوطية كلية مالية وأخري خاصة بحساب رأس المال تعمل علي تخفيف أثر التقلبات الحادة في أسعار السلع وفي التدفقات الرأسمالية.

إجراءات الحفز المالي يجب أن تنسق علي المستوى الدولي بصورة ملائمة

التحدي الثاني (ذو الصلة) يتمثل في التأكيد علي أن إجراءات الحفز المالية الإضافية قصيرة الأمد التي تتبناها الإقتصادات ذات المساحة المالية المناسبة للحركة يجب أن يتم التنسيق بشأنها وأن تكون متماشية مع الإجراءات الحميدة الهادفة إلي إعادة التوازن علي المستوى الدولي. ففي أوروبا ، بدلا من جهود التكيف غير المتماثلة حاليا من خلال الركود الإنكماشى ، حيث يتركز أغلب الألم لدي الدول التي تعاني من ضائقة الديون، سيتضمن نمط أكثر تماثلا في التقشف والإصلاحات الهيكلية لدي الدول التي تعاني من الضائقة ممزوجة بإنعاش علي نطاق منطقة اليورو بأكملها. ستحتاج الولايات المتحدة بصورة متساوية أن تنظر في مثل هذا النمط المتسلسل. يجب أن تكون الأولوية الأولي لحفز الطلب من أجل خفض البطالة، خاصة من خلال الإستثمار العام وخلق الوظائف بصورة أكثر مباشرة. سيساعد ذلك القطاع العائلي علي أن يزيد من الطلب الإستهلاكي من خلال نمو الدخل. الإستثمار في البنية التحتية وإجراءات هيكلية أخري من شأنها تدعيم القدرة التنافسية للصادرات علي المدى المتوسط، الأمر الذي يوفر بعض الوقت للصين والإقتصادات الآسيوية الأخرى أن تقوم بإعادة التوازن نحو المزيد من الإعتماد علي النمو في الطلب الداخلي .

يبدو هدف تحقيق عملية إعادة التوازن علي المستوى الدولي بصورة حميدة مصحوبا بعملية إنعاش للتوظيف في حدود الممكن تحقيقه. أظهرت نتائج المحاكاه لنموذج الأمم المتحدة للسياسة الإقتصادية الدولية المؤشرات السياسية الرئيسية المقترحة أعلاه وتلك المذكورة لاحقا. وذلك فيما يتعلق بتنسيق حزم الإنعاش المالي في الأمد القصير، والتسوية المنظمة للديون السيادية، وسياسات هيكلية تهدف إلي خلق الوظائف بصور أقوى ، وتحقيق التنمية بصورة مستدامة- إذ أظهرت أن كل ذلك سيؤدي إلي تصور تصبح جميع الإقتصادات المعنية فيه فائزة، حيث سيحدث إرتفاع واضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي معدلات نمو التوظيف مقارنة بتصور خط الأساس، بينما ستخفض نسب الدين للناتج المحلي الإجمالي ، وسيطلب الأمر تغييرا محدودا في إعادة ضبط أسعار الصرف. سيتسارع النمو في الناتج الدولي إلي نسبة تتعدي 4 % سنويا خلال الفترة 2012- 2015 ، خاصة وأن الإقتصادات المتقدمة سيتم إنتشالها من نسب النمو الهزيلة، بينما الإقتصادات النامية ستصل إلي مسار يتضمن معدلات مرتفعة للنمو مقارنة بالوضع وفقا لتصور خط الأساس، والذي تغيب عنه عملية تنسيق السياسات. الأهم هو أن معدلات التوظيف، خاصة لدي الدول المتقدمة،

ستتعاقي إلي مستويات مقارنة لمستوياتها قبل الأزمة، وستؤدي بدرجة كبيرة إلي تراجع العجز المقدر بحوالي 64 مليون وظيفة الذي خلفته الأزمة الدولية خلال 2008-2009.

إعادة تصميم سياسات الإقتصاد الكلي نحو تحقيق النمو في التوظيف وتحقيق تنمية مستدامة

يتمثل التحدي الثالث في إعادة تصميم سياسات مالية – وإقتصادية بصورة أكثر عموماً- من أجل تدعيم آثارها علي التوظيف والمساهمة في إنتقالها من سياسات حفز خالصة للطلب نحو سياسات تروج لتغيير هيكل نمو إقتصادي مستدام. ركزت حزم الحفز المالي لدي الإقتصادات المتقدمة حتي الآن علي إجراءات دعم الدخل، مع إجراءات ذات الصلة بالضرائب تمثل أكثر من نصف مقدار الحفز المالي المقدم. مثلت الإستثمارات في البنية التحتية في المقابل لدي العديد من الدول النامية مثل الأرجنتين والصين وجمهورية كوريا النصيب الأكبر من الحفز المالي وأدت إلي دعم ظروف جانب العرض. قد يتنوع الخليط السياسي الأمثل بين دولة وأخري، من الدعم المباشر للطلب من خلال الضرائب وإجراءات دعم الدخل، أو من خلال الدعم غير المباشر الذي يخدم ظروف جانب العرض، بما في ذلك الإستثمار في البنية التحتية والتقنيات الحديثة، إلا أنه في أغلب الأحوال يؤدي الإنفاق الحكومي إلي توليد آثار أقوى علي التوظيف.

التعامل مع التقلبات في أسعار السلع والصرف وفي السوق المالية الدولية

يتمثل التحدي الرابع في إيجاد توافق بين الحفز المالي والحفز النقدي، في نفس الوقت الذي يتم فيه مواجهة الآثار الدولية الضارة المتمثلة في توترات في أسعار الصرف وتقلبات في تدفقات رأس المال قصيرة الأجل. يتطلب ذلك التوصل إلي إتفاق علي المستوي الدولي بشأن حجم وسرعة وتوقيت سياسات التيسير الكمي في إطار أوسع من الأهداف يؤدي إلي إصلاح الإختلالات الدولية. سيتطلب ذلك بالتبعية رقابة ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر قوة ، بما في ذلك من خلال تقييم أكثر شمولية للآثار الجانبية و لمخاطر المنظومة الدولية.

يجب أن تشمل مثل تلك الحلول السياسية التعاونية بالإضافة إلي كل ذلك إصلاحات أعمق (دولية) للقواعد المالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعامل مع تلك المخاطر التي تقع خارج نطاق عمل النظام المصرفي التقليدي. ستحتاج كذلك إلي أن تستكمل من خلال إصلاحات أعمق لنظام الإحتياطي المالي الدولي تؤدي إلي خفض الأعتداع علي الدولار كعملة الإحتياطي الرئيسية، بما في ذلك من خلال عملية تجميع دولية للإحتياطات. لقد أبرزت أزمة الديون السيادية الأوروبية الحاجة إلي شبكات ضمان مالية دولية يتم التنسيق بشأنها بصورة أكبر كثيراً مما هو قائم. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم موارد صندوق النقد الدولي ومن خلال التعاون اللصيق بين صندوق النقد الدولي وآليات إقليمية للتعاون المالي (ليس فقط لدي أوروبا ولكن أيضاً لدي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) ، وأيضاً من خلال دعم دور حقوق السحب الخاصة (SDRs) كجزء من السيولة الدولية.

هناك حاجة لمزيد من تمويل التنمية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يتمثل التحدي الخامس في التأكيد علي توافر موارد كافية للدول النامية ، خاصة تلك التي لا تتمتع بمساحة مالية كافية للحركة وتواجه إحتياجات تنموية كبيرة. ستكون هناك حاجة لتلك الموارد للإسراع بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وللإستثمار في نمو قوي ومستدام، خاصة بالنسبة للدول الأقل نموا. يجب علي الدول المتقدمة، بصرف النظر عن وفائها بتعهداتها القائمة بالنسبة لمساعدات التنمية ، أن تنظر في آليات لتحقيق الفصل بين تدفقات المساعدات و بين الدورة الإقتصادية الخاصة بتلك الدول، وذلك حتي تمنع القصور في تقديم المساعدات في فترات الأزمات، حيث تكون الدول النامية في أمس الحاجة لتلك المساعدات.